

المعيار الشرعي رقم (١)

المتاجرة في العملات

المحتوى

رقم الصفحة

3	التقديم
4	نص المعيار
4	1 - نطاق المعيار
4	2 - الحكم الشرعي للمتاجرة في العملات
7	3 - تاريخ إصدار المعيار
8	اعتراض المعيار
	الملحق
9	(أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار
10	(ب) مستند الأحكام الشرعية
13	(ج) التعريفات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآلـه وصحبه أجمعين

التقديم

يهدف هذا المعيار إلى بيان أحكام المتاجرة في العملات وشروطها وضوابطها الشرعية، وما يجوز منها وما لا يجوز، وبعده
التطبيقات التي تراوحت المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة/المؤسسات).⁽¹⁾
والله الموفق.

(1) استحدثت كلمة (المؤسسات أو المؤسسة) انعصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الإسلامية.

نص المعيار

1 - نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار قضايا القبض الحقيقي والقبض الحكمي في العملات، واستخدام وسائل الاتصال الحديثة في التعامل بالعملات، وصرف ما في اللدنة، والتعامل في العملات في الأسواق المالية، والمواعدة في بيع العملات، وشروط الأجل أو إرجاء تسليم أحد البدلين في التعامل بالعملات، وبعض الحالات المطبقة في المؤسسات.

ولا يتناول هذا المعيار غير المتاجرة في العملات، ولا تأثير الصياغة في بيع الذهب والفضة، ولا الحالات المجردة عن عمليات الصرف، ولا حسم الكميات.

2 - الحكم الشرعي للمتاجرة في العملات

1/2 تجوز المتاجرة في العملات شريطة مراعاة الأحكام والضوابط الشرعية الآتية:

- (أ) أن يتم التقادس قبل تفرق العاقدين، سواءً أكان القبض حقيقياً أم حكماً.
- (ب) أن يتم التماثل في البدلين اللذين هما من جنس واحد ولو كان أحدهما عملة ورقية والأخر عملة معدنية؛ مثل الجنيه الورقي والجنيه المعدني للدولة نفسها.
- (ج) أن لا يشتمل العقد على خيار شرط أو أجل لتسليم أحد البدلين أو كليهما.
- (د) أن لا تكون عملية المتاجرة بالعملات بقصد الاحتكار، أو بما يتربّ عليه ضرر بالأفراد أو المجتمعات.
- (هـ) أن لا يكون التعامل بالعملات في السوق الأجلة.

2/2 يحرّم التعامل في سوق الصرف الأجل سواءً تم بتبادل حالات آجلة أم بإبرام عقود مؤجلة لا يتحقق فيها قبض البدلين كليهما.

3/2 يحرّم الصرف الأجل أيضاً ولو كان لتوقي انخفاض ريع العملة التي تتم بعملة يتوقع انخفاض قيمتها.

4/2 يحق للمؤسسة لتوقي انخفاض العملة في المستقبل اللجوء إلى ما يأني:

- (أ) إجراء قروض متبادلة بعملات مختلفة بدون أخذ فائدة أو إعطائها شريطة عدم الربط بين القرضين.
- (ب) شراء بضائع، أو إبرام عمليات مراقبة بنفس العملة.

5/2 يجوز أن تتفق المؤسسة والعميل عند الوفاء بأقساط العمليات الموجلة (مثلاً المراقبة) على سدادها بعملة أخرى بسعر يوم الوفاء.

6/2 القبض في بيع العملات

1/6/2 إذا تم التعاقد على بيع مبلغ من العملات فلابد من تسليم وقبض جميع المبالغ موضوع المناجرة قبل التفرق.

2/6/2 لا يكفي جواز المناجرة بالعملات قبض أحد البدلين دون الآخر، ولا قبض جزء من أحد البدلين، فإن قبض بعض البدل صحيح فيما تم قبضه دون الباقي.

3/6/2 يتحقق القبض بحصوله حقيقة أو حكماً، وتختلف كيفية قبض الأشياء بحسب حالها واختلاف الاعراف فيما يكون قبضاً لها.

4/6/2 يتحقق القبض الحقيقي بالمناولة بالأيدي.

5/6/2 يتحقق القبض الحكمي اعتباراً وحكماً بالتخلي مع التمكين من التصرف ولو لم يوجد القبض حسماً، ومن صور القبض الحكمي المعتبرة شرعاً وعرفاً ما يأتي:

(أ) القيد المصرفي لمبلغ من المال في حساب العميل في الحالات الآتية:

- 1 إذا أودع في حساب العميل مبلغ من المال مباشرةً أو بحالة مصرفيه.
- 2 إذا عقد العميل عقد صرف ناجز بينه وبين المؤسسة في حال شراء عملة أخرى لحساب العميل.

3 إذا اقطعت المؤسسة - بأمر العميل - مبلغاً من حساب له لتضمه إلى حساب آخر بعملة أخرى في المؤسسة نفسها أو غيرها لصالح العميل أو لمستفيد آخر، وعلى المؤسسة مراعاة قواعد عقد الصرف في الشريعة الإسلامية.

ويغفر تأخير القيد المصرفي - بالصورة التي يمكن المستفيد بها من التسلم الفعلي - إلى المدة المتعارف عليها في أسواق التعامل، على أنه لا يجوز للمستفيد أن يتصرف في العملة خلال المدة المغفرة إلا بعد أن يحصل أثر القيد المصرفي بإمكان التسليم الفعلي.

(ب) تسلم الشيك إذا كان له رصيد قابل للسحب بالعملة المكتوب بها عند استيفائه، وتم حجز المؤسسة له.

(ج) تسلم البائع قسيمة الدفع الموقعة من حامل بطاقة الائتمان (المشتري) في الحالة التي يمكن فيها للمؤسسة المصدرة للبطاقة أن تدفع المبلغ إلى قابل البطاقة بدون أجل.

7 / 2 التوكيل في الماجرة بالعملات

(أ) يجوز توكيل الغير بإبرام عقد بيع عملات، مع توكيده بالقبض والتسليم.

(ب) يجوز توكيل الغير ببيع عملات بدون توكيده بالقبض، شريطة قيام الموكيل أو وكيل آخر بالقبض قبل تفرق العاقددين.

(ج) يجوز التوكيل بقبض العملة بعد إبرام عقد الصرف على أن لا يفترق الموكلان قبل تمام القبض من الوكيلين.

8 / 2 استخدام وسائل الاتصال الحديثة في الماجرة في العملات

(أ) التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة بين طرفين في مكاتب متبعدين تنشأ عنه نفس الآثار المترتبة على إجراء العقد في مكان واحد.

(ب) الإيجاب المحدد المدة الصادر بإحدى الوسائل المشار إليها يظل ملزماً لمن أصدره خلال تلك المدة. ولا يتم العقد إلا عند القبول والتقابض الحقيقي أو الحكمي.

9 / 2 المواجهة في العملات

(أ) تحرم المواجهة في الماجرة في العملات إذا كانت ملزمة للطرفين ولو كان ذلك لمعالجة خاطر هبوط العملة. أما الوعد من طرف واحد فيجوز ولو كان ملزماً.

(ب) لا يجوز ما يسمى في المجالات المصرفية "الشراء والبيع الموازي للعملات" (Parallel Purchase and Sale of Currencies) وذلك لوجود أحد أسباب الفساد الآتية:

- 1 عدم تسليم وتسلم العملتين (المشتراة والمبيعة)، فيكون حيثلاً من بيع العملة بالأجل.
- 2 اشتراط عقد صرف في عقد صرف آخر.
- 3 المواجهة الملزمة لطرف في عقد الصرف.

(ج) لا يجوز أن يقدم أحد طرف المشاركة أو المضاربة التزاماً للطرف الآخر بحمايته من خاطر الماجرة في العملات، ولكن يجوز أن يتبرع طرف ثالث بذلك من غير أن يتضمن في عقدهما على ذلك الضمان.

2/10 المبادلة في العملات الثابتة ديناً في الديمة

تصح المبادلة في العملات الثابتة ديناً في الديمة إذا أدت إلى الوفاء بسقوط الدينين محل المصارفة وتفرغ اللذتين منها. ومن صورها ما يأتي:

(أ) تطارح (إطفاء) الدينين، بأن يكون في ذمة شخص دنانير لآخر، ولآخر في ذمة الأول دراهم، فيتفقان على سعر المبادلة لإطفاء الدين كله أو بعضه تبعاً للمبالغ. ويطلق على هذه العملية أيضاً (المقاضة).

(ب) استيفاء الدائن دينه الذي هو بعملة ما بعملة أخرى، على أن يتم الوفاء فوراً بسعر صرفها يوم السداد.

2/11 اجتماع الصرف والحوالة المصرفية

يجوز إجراء حوالات مصرفية بعملة مغایرة للمبلغ المقدم من طالب الحوالات، وتكون تلك العملية من صرف بقبض حقيقي أو حكمي بتسليم المبلغ لإثباته بالقيد المصرفي، ثم حوالات (تحويل) للمبلغ بالعملة المشترأة من طالب الحوالات. ويجوز للمؤسسة أن تتقاضى من العميل أجرة التحويل.

2/12 صور من المتأجرة بالعملات عن طريق المؤسسات

(أ) من الصور المتنوعة شرعاً متأجرة العميل بالعملات بمبالغ أكثر مما يملكه، وذلك من خلال منح المؤسسة التي تدير المتأجرة تسهيلات مالية للعميل ليتاجر بأكثر من المبلغ المقدم منه.

(ب) لا يجوز للمؤسسة إقراض العميل مبالغ تشرط عليه فيها التعامل بالتأجرة بالعملات معها دون غيرها، فإن لم تشرط ذلك فلا مانع منه شرعاً.

تاریخ إصدار المعيار

- 3

صدر هذا المعيار بتاريخ 27 صفر 1421هـ = 31 أيار (مايو) 2000م.

اعتماد المعيار

اعتمد المجلس الشرعي معيار المتاجرة في العملات، وذلك في اجتماعه الرابع المنعقد في 25 - 27 صفر 1421هـ = 29 - 31 أيار (مايو) 2000م.

المجلس الشرعي

رئيس المجلس	1. الشيخ / محمد تقى العثمانى
نائباً للرئيس	2. الشيخ / عبد الله بن سليمان المنبع
عضوأ	3. الشيخ / الصديق محمد الأمين الضمير
عضوأ	4. الشيخ / وهبة مصطفى الزحلي
عضوأ	5. الشيخ / عبد الرزاق ناصر محمد
عضوأ	6. الشيخ / عجيل جاسم النشمي
عضوأ	7. الشيخ / عبد الرحمن بن صالح الأطرم
عضوأ	8. الشيخ / غزالى بن عبد الرحمن
عضوأ	9. الشيخ / العياشى الصادق فداد
خبيرأ	10. الشيخ / عبد الستار أبو غدة

ملحق (١)

نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (١) المنعقد في يوم السبت ١١ ذي القعدة ١٤١٩ هـ = ٢٧ (شباط) فبراير ١٩٩٨ م في البحرين إعطاء أولوية لإعداد المعيار الشرعي للمتاجرة في العملات.

وفي يوم السبت ١١ ذي القعدة ١٤١٩ هـ = ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٩٩ م، تم تكليف مستشار شرعي لإعداد الدراسة الشرعية ومسودة مشروع المعيار.

وفي اجتماع لجنة الدراسات الشرعية المنعقد في الفترة ١٣ - ١٦، ربيع الأول ١٤٢٠ هـ = ٢٧ - ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٩٩ م بالبحرين ناقشت اللجنة الدراسة الشرعية وأدخلت عليها بعض التعديلات. كما ناقشت اللجنة في اجتماعها رقم (٣) المنعقد في دولة البحرين في الفترة ٩ - ١١ رجب ١٤٢٠ هـ = ١٨ - ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٩ م، مسودة مشروع المعيار وطلبت من المستشار إدخال التعديلات الالزامية في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

عرضت مسودة المشروع المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (٢) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة ١٥ - ١٧ رمضان ١٤٢٠ هـ = ١٨ - ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩ م، وأدخل المجلس الشرعي تعديلات على مسودة مشروع المعيار، وقرر إرسالها إلى ذوي الاختصاص والاهتمام لتلقي ما يبدو لهم من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستئناف.

عقدت الهيئة جلسة استئناف في البحرين بتاريخ ٢٩ - ٣٠ ذي الحجة ١٤٢١ هـ = ٤ - ٥ نيسان (أبريل) ٢٠٠٠ م، وحضرها ما يزيد عن ثلاثة مشاركيًّا يمثلون البنوك المركزية، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعينين بهذا المجال. وقد تم الاستئناف إلى الملاحظات التي أبديت سواء منها ما أرسل قبل جلسة الاستئناف أم ما طرح خلالها، وقام أعضاء لجنة الدراسات الشرعية بالإجابة عن الملاحظات والتعليق عليها.

ناقشت لجنة الدراسات الشرعية في اجتماعها رقم (٥) المنعقد في ٢٤ - ٢٥ محرم ١٤٢١ هـ = ٢٦ - ٢٨ نيسان (أبريل) ٢٠٠٠ م الملاحظات التي أبديت خلال جلسة الاستئناف والملاحظات التي أرسلت للهيئة كتابة، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة.

ناقشت المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (٤) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من ٢٥ - ٢٧ صفر ١٤٢١ هـ = ٣١ - ٣٢ أيار (مايو) ٢٠٠٠ م التعديلات التي أدخلتها لجنة الدراسات الشرعية، وأدخل التعديلات التي رأها مناسبة واعتمد هذا المعيار بالأغلبية، على ما هو مثبت في محاضر اجتماعات المجلس.

مستند الأحكام الشرعية

الأدلة الواردة في المبادلة في العملات

جاء في السنة النبوية أحاديث عديدة لتنظيم أحكام المبادلة في العملات، ومن أشهرها الحديث الذي رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **الذهب بالذهب والفضة بالفضة** – إلى أن قال – **مثلاً بمثل** ، سواء بسواء، يدأ بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فيبيعوا كيف شتم إذا كان يدأ بيد⁽²⁾ وحديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائباً بناجر⁽³⁾. وهذا الحديثان صريحان في أن الذهب جنس، والفضة جنس. وقد صدرت قرارات من الجهات الفقهية⁽⁴⁾ بمقتضى الحكم الشرعي المقرر لدى الفقهاء بكون الدنانير جنساً مختلفاً عن الدراجم، وقام فقهاء العصر العملات الورقية والمعدنية على العملات الذهبية والفضية المتصوص عليها في الأحاديث الصحيحة. وأن عملية كل بلد تعتبر جنساً آخر غير عملية البلد الآخر، لأنها تقود اعتبارية طبقاً لقرار جمجم الفقه الإسلامي الدولي⁽⁵⁾ فتختلف من حيث الجنس تبعاً لجهة اعتبارها نقداً.

وبناء عليه اشترط في تبادل العملات من الجنس نفسه التبادل بين البدلين، والتقابض للبدلين قبل تفرق العاقدين. أما مع اختلاف الجنس فلا يأس من التفاوت ولكن لابد من التقابض في المجلس.

الحكم الشرعي للمتاجرة في العملات

الحكم الأصلي للمتاجرة في العملات هو الإباحة؛ لأنها داخلة في عموم الأدلة على مشروعية بيع الذهب والفضة والتقويد، وهي وجه من وجوه الكسب، وحكمها الإباحة ما لم يطرأ عليها سبب للتحريم أو الكراهة. ومستند ذلك الأحاديث الواردة في مبادلة العملات، وإطلاق الحكم المستنبط منها حسباً قوله الفقهاء في باب الصرف، فإذا احتل شيء من الضوابط الشرعية حرمت المتاجرة.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه

(3) أخرج البخاري في صحيحه

(4) ومن أمثلة ذلك ما صدر عن المبعة العامة للغزو بالكويت ونصها: "يجوز بيع العملات الورقية المختلفة ببعضها البعض، لأن كل عملية تعتبر جنساً من النقد قائماً بذاته، كالذهب أو الفضة، ليجوز بيع عملية معينة كالدولار، بعملية أخرى كالروبية الهندية، ولو مع التناضل، كما يجوز بيع الذهب بالفضة مثلاً بمثل، لكن بشرط التقابل للبدلين (العملتين) في المجلس، أما إذا بيع مقدار من عملية معينة من نفس تلك العملة، كروبيات هندية بروبيات هندية فيحرم التناضل". (مجموع الفتاوى الشرعية، إدارة الإنماء بالكويت 3/160 رقم 788).

(5) قرار جمجم الفقه الإسلامي الدولي رقم 21 (9/3).

اشترط التهاليل والتقابض

مستند اشتراط التهاليل والتقابض مع اتحاد الجنس، ومستند اشتراط التقابض فقط مع اختلاف الجنسين هو ما سبق في الفقرة
(1) من مستند الأحكام الشرعية.

القبض الحكمي

القبض الحكمي - في الصور المذكورة في المعيار - بمزلة القبض الحقيقي؛ لأن الشع لم يحدد طريقة معينة للقبض، فيرجع فيه لما تعارف عليه الناس مما يحصل به التمكّن من التصرف الذي هو الغرض من القبض ويتعلق به الضمان، وذلك كالصور المشار إليها في المعيار. وقد صدر بشأن عدد من صور القبض الحكمي قرار من مجمع الفقه الإسلامي الدولي⁽⁶⁾ وألحقت بها بعض هيئات الفتوى صوراً أخرى منها قسمة بطاقة الاتهان⁽⁷⁾.

تقديم ضمان من أحد طرف المضاربة أو المشاركة للطرف الآخر لمخاطر العملة صدر بتأكيد منه فتوى من ندوة البركة التاسعة.⁽⁸⁾

التوكيل بمبادلة العملات والقبض

التوكيل بمبادلة العملات صحيح شرعاً، لأن الوكالة تصح فيما تصح مبادرته، فكما تصح المبادلة ب المباشرة الشخص يصح التوكيل بها إلا أنه نظراً لاشتراط القبض عقب التعاقد فإن المعتبر هو قبض العاقد، سواء كان هو الأصيل أم الوكيل. فإذا حصل التوكيل بالقبض فقط فالعبرة في الافتراق قبل القبض هي بالنسبة للعاقددين لا للوكيل.

استخدام وسائل الاتصال الحديثة في المبادلة في العملات

مستند ذلك أن أساس العقود هو التراضي، فكل ما يدل عليه يعتد به ولو عرفاً، ووسائل الاتصال الحديثة هي من هذا القبيل.

وقد صدر بشأن هذه الوسائل قرار من مجمع الفقه الإسلامي الدولي⁽⁹⁾ وهو تأكيد لما قرر الفقهاء من صحة التعاقد بالكتابة والإشارة المفهومة. فيشمل ذلك كل ما يستجد من وسائل، كالبرقيات، والفاكس، والإنترنت، ... الخ.

المواعدة في المبادلة بالعملات

تحريم المواجهة الملزمة في مبادلة العملات هو ما عليه جهور الفقهاء، لأن المواجهة الملزمة من طرف المبادلة تشبه العقد، وبها أنها لا يعقبها القبض لعدم رغبة الطرفين فيه فإنها لا تجوز.

(6) قرار جمجم الفقه الإسلامي الدولي رقم 53 (3/6)، وجلة لمجتمع العدد السادس 2/785

(7) نصت الفقرى 12 / 6 من ندوة البركة الثانية عشرة على ما يأتى: قسمة البطاقة الموقعة من حامل البطاقة تقوم مقام القبض كالشيك، بل هي أثوى منه، كما أفاد الفقهاء لأنها ملزمة للناجر، وتبرأ جائمة حامل البطاقة من الدين حالاً، وليس له الاعتراض على الولاء بقيمتها.

(8) ندوة البركة التاسعة (9/9).

(9) قرار جمجم الفقه الإسلامي الدولي رقم 52 (3/6)

وقد جرى العرف الغالب بين المؤسسات المالية على أن الوعود ملزمة حتى لو لم ينص على الإلزام. أما الوعود من طرف واحد فليس من نوعاً في الصرف ولو كان ملزماً.

المبادلة في العملات عن طريق الديون الثابتة في الذمة

مستند صحة المبادلة في العملات الثابتة في الذمة بشرط تفريح الذمتيين: أنه يؤدي إلى وفاء الدين بإسقاطه، وليس فيه التعامل المنع بالديون بيعاً وشراء، وبعض الصور المذكورة في المعيار وردت فيها نصوص، منها الحديث المروي عن ابن عمر رضي الله عنه قال أتى النبي ﷺ في بيت حفصة رضي الله عنها فقلت: يا رسول الله رويدك أسألك، إني أبيع الإيل بالبقيع فأبيع بالدنانير وأخذ الدرهم، وأبيع بالدرهم وآخذ الدنانير، آخذ هذه من هذه، وأعطي هذه من هذه، فقال رسول الله ﷺ: لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء.⁽¹⁰⁾ كما أن بعض الصور هي من قبيل المقاصلة وهي مشروعة.

اجتئاع الصرف والحوالة

مستند صحة الصرف مع الحوالة حصول القبض الحكمي بالقييد المصرفي للنوع المقدم بعملة لصرفه بعملة أخرى وتحويله. وقد صدر بشأن هذه الصورة قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ونصه: "إذا كان المطلوب في الحوالة دفعها بعملة مغایرة للنوع المقدم من طالبها فإن العملية تكون من صرف وحوالة. وتحري عملية الصرف قبل التحويل وذلك بتسلیم العميل المبلغ للبنك أو تقييد البنك له في دفاته بعد الاتفاق على سعر الصرف المثبت في المستند المسلم للعميل ثم يجري الحوالة بالمعنى المشار إليه".⁽¹¹⁾

صور من الماجرة بالعملات

الصورة التي يتم فيها إعطاء تسهيل مالي للعميل الراغب في الماجرة في العملات يحصل فيها التعامل فيها لا يملكه، وبيع ما لا يملك منع شرعاً. أما الصورة التي فيها إقراض من المؤسسة للعميل فإنه يتعامل فيها بملكه، لكن يختلف الحكم بين حال الاشتراط على العميل بالتعامل مع المؤسسة المقرضة فإن فيها الجمع بين القرض والمعاوضة، وهو منع شرعاً بجر نفع للمقرض، فإذا لم يشترط ذلك انتهى المحظوظ.

(10) أخرجه أبو داود والترمذى والنسائي وأبي ماجة والحاكم وصححه وواقفه للطعى، وروى مرفوعاً إلى النبي صل الله عليه وسلم وموثقاً على ابن عمر (التلخيص الحبير).

(26/3)

(11) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 84 (1/9)

التعريفات

المتاجرة في العملات

هي شراء العملات لبيعها بقصد الربح. وتفرق المتاجرة بالعملات عن بيع العملات بأن المتاجرة يوجد فيها عند الشراء قصد البيع بربح. وكل من المتاجرة بالعملات وبيع العملات يخضع لأحكام الصرف.

صرف ما في الذمة

هو أن يتم الصرف فيها بين الديدين من الديون، بأن يكون الشخص في ذمة الآخر دناني، وللآخر في ذمة الأول دراهم، فيجريان صرفاً بها في ذمتيهما.

المقاصلة أو تطارح الدينين (إطفاء الدينين)

هو اتفاق طرفين على إسقاط دين أحدهما بدين الآخر، وهي في الصرف أن يكون في ذمة شخص عملة لأخر، وللآخر في ذمة الأول عملة أخرى، فيتعاقدان على سعر مبادلة الدين كله أو بعضه تبعاً للمبالغ المشمولة بالاتفاق.

التخلية في القبض الحكمي

هي تمكين العاقد من تسلم المعقود عليه دون مانع.

خيار الشرط

هو اشتراط أن يكون لأحد العاقددين ، أو لكليهما، حق الفسخ طوال مدة الخيار بين الطرفين.

المواعدة في الصرف

هي أن يتواتد شخصان بإجراء الصرف في وقت لاحق محدد أو مطلق.

الشراء والبيع الموازي للعملات

هو إجراء عمليات مبادلة مؤقتة بين عملتين في السوق الحاضرة، وإجراء عمليات متزامنة في الوقت نفسه في السوق الآجلة لبيع العملة التي سبق شراؤها بسعر يتفق عليه الآن، أو شراء العملة التي سبق بيعها في السوق الحاضرة مع تجديد السعر للعملة العاجلة وفقاً للسعر النقدي السائد فيها يحدد سعر العملية الآجلة – في التطبيق التقليدي – وفقاً لظروف سعر الفائدة بين العملتين موضوع المقايسة، وعند موعد الاستحقاق يسترد كل فريق عملته بالسعر المحدد عند إجراء العملية.

